ماذا تعني مطالبة واشنطن بمزيد من الإصلاحات في العراق؟

■ حميدي العبدالله

على هامش قمة الدول السبع التي حضرها رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي، عادت من جديد نغمة الإصلاحات، والتزام الحكومة العراقية بالمزيد من الإصلاحات كشرط مسبق لتقديم دعم فعّال لها في مواجهة تنظيم «داعش». فلماذا عادت الولايات المتحدة من جديد إلى هذه النغمة، علماً أنّ الحكومة العراقية التي يرأسها العبادي، تشكلت في سياق الإصلاحات التي وضعتها الولايات المتحدة قبل عام كشرط لتقديم الدعم، استجابة للمطلب الأميركي، حيث تمّ إبعاد نوري المالكي عن رئاسة الحكومة على الرغم من أنه فاز بأكبر كتلة برلمانية في الانتخابات.

من الواضح أنّ التطورات التي جرت مؤخراً في العراق ساهمت في تبديد أحلام الإدارة الأميركية بعودة النفوذ الأميركي إلى العراق، عبر الخبراء العسكريين، وعبر الجماعات السياسية العراقية المرتبطة بالولايات المتحدة، وبينها شخصيات محسوبة على محافظتي نينوى والأنبار. فبعد سيطرة «داعش» على الرمادي عاصمة محافظة الأنبار، وفشل التحالف الدولي وحلفائه العراقيين في تحقيق أيّ تقدّم في نينوى، وبعد المأساة التي عاناها سكان الرمادي وسكان محافظة الأنبار، تولدت قناعة لدى سكان هذه المناطق التي ارتُكبت بحقها المجازر من قبل «داعش» بعجز الولايات المتحدة والتحالف الدولي عن تقديم دعم فعّال يحميهم، وقبلت الاستعانة بالحشد الشعبي، وطلب غالبية أعضاء مجلس الأنبار هذا الدعم من الحشد الشعبي. ولأنّ الاستعانة بالحشد الشعبي تعني تهميشاً للدور الأميركي في العراق وقطع الطريق على عودة النفوذ من جديد، سواء لأنّ الحشد الشعبي يرفض التعاون مع الأميركيين، بل إنّ بعض فصائله تعتبر الأميركيين أعداء بنفس الدرجة التي تعادي فيها «داعش»، وصرّح بأنه سوف يستهدف أيّ وجود أميركي على الأرض، وأنه لا يثق بدعمهم الجوي، أو لأنّ أيّ مكاسب تتحقق عبر الدعم الذي قدّمته فصائل الحشد الشعبي، سيتبعه تعزيز نفوذ الحشد الشعبي في هذه المحافظات، وسيكون ذلك على حساب النفوذ الأميركي وعلى حساب الجماعات العراقية المرتبطة بالولايات المتحدة، لذلك عادت الإدارة الأميركية من جديد إلى طرح مسألة الإصلاحات، في محاولة للضغط على الحكومة العراقية، وابتزازها والتهويل عليها لإرغامها على تقديم المزيد من التنازلات لصالح الولايات المتحدة، بما يساعد على عودة النفوذ الأميركي إلى العراق من جديد.

لكن ما حققته الولايات المتحدة قبل عام عندما أبعدت نوري المالكي عن رئاسة الحكومة العراقية، لن يتكرّر اليوم ومن جديد في العراق، لأنّ غالبية الشعب العراقي، ولا سيما أبناء محافظة الأنبار باتوا على قناعة بأنّ الدعم الأميركي لإلحاق الهزيمة بـ«داعش» لا يقدّم و لا يؤخر، وإنّ أقصر الطرق للخلاص من «داعش» وجرائمه، هو التعاون مع الحشد الشعبي، وتخطي الاعتراضات الأميركية.

أوباما «سريع جداً»

يعرف رجب طيّب أردوغان انّ مفاعيل نتائج الإنتخابات التركية ستتداعى بأسرع مما كان يتوقع داخلياً وخارجياً، ويعرف أيضاً انّ نتائج الانتخابات التركية أتت في نفس الشهر الذي يحمل للمنطقة والعالم معها أهمّ الاتفاقات الإقليمية التي ستكون حدثاً تاريخياً مفصلياً بين الغرب وإيران وتحديداً الولايات المتحدة الأميركية.

التغيير الذي كان قادماً لا محالة على أردوغان بفعل التوقيع النووي الغربي مع طهران كان من المفترض ان يتلقاه في ظروف غير التي طرأت عليه بفعل خسارته لمكانته التي كان عليها قبل الانتخابات، فأردوغان خسر الأغلبية النيابية التي كانت تمكنه من تشكيل حكومة تطبّق سياساته ومواقفه من دون مساءلة وتنفيذ مشاريع اقتصادية واستثمارية.

مصير العقود التي حُكي عنها، والتي من المفترض ان تكون عقوداً وعد أردوغان بكسبها من إيران بعد التوقيع النووي وحلحلة الملف ليس معروفاً كيف سيكون شكلها بعد خسارة الانتخابات، او بمعنى آخر بعد مرارة الفوز المهين.

المتغيّرات أيضاً تتسارع على الصعيد الدولي فالأميركيون أول المتلقين للوضع التركي الجديد الذي يبدو أنه يناسبهم أكثر من قبل في هذه المرحلة تحديداً، حيث يعرف الاميركيون ان كان لهم الدور الاساس في النتيجة وشكلها، لانّ سياسة تركيا الخارجية كحليفة رئيسية بالمنطقة للولايات المتحدة أوصلت اردوغان لاتخاذ قرارات أزعجت بعض الداخل كسبب اول، اما السبب الثاني فهو انّ للأميركيين دوراً كبيراً في الشان الكردي، حيث بدا انّ التدخل الاميركي المباشر على خط معارك كوباني ساهم في قلب المزاج الكردي، وأسّس لمرحلة واضحة للاميركي موقف واضح منها بملفهم.

السرعة الاميركية في التعاطي مع طلوع ونزول المسؤولين في المنطقة تسبق أيّ توقع او حساب، فكما تأقلمت بسرعة مع متغيّرات مصر الجديدة التي تسارعت منذ ثورة كانون الثاني الاولى، تتأقلم اليوم واشنطن مع وضع أردوغان الجديد وتعلن عن مرحلة جديدة لتركيا الجديدة، فجاءت دعوة الرئيس الأميركي باراك اوباما تركيا إلى تقديم مزيد من التعاون بشأن دخول المقاتلين إلى سورية، ضمن هذا الاطار.

يطالب اوباما تركيا ببذل المزيد من الجهد لضبط حدودها معترفاً بهذا أولاً بتقصيرها في هذا الإطار، وثانياً بقدرتها على التأثير في ملف مكافحة الإرهاب وضبطه في وقت لا يجب ان تدعى الى ذلك من قيادة التحالف الدولي اي اميركا في هذا التوقيت بالذات.

يطلب اوباما اليوم من أردوغان التغيير تماماً كما تغيّر وضعه السياسي الانتخابي في بلاده، مذكراً إياه بأنّ تركيا مقبلة على متغيّرات سيكون في أول أولوياتها الملف السوري لكن على الطريقة الاميركية الجديدة بعد التوقيع مع ايران، وبالتالي ضبط الحدود هو ضبط لتنقل الارهاب الذي يدخل سورية عبر تركيا التي لم تعد قادرة بعد الآن على إخفاء تورطها لسنين.

نعم... إنه اوباما، وكم هو سريع...

«توب نيوز»

الضمانة الجنبلاطية «الإسرائيلية»

–جاءت مجزرة «جبهة النصرة» بحق دروز إدلب في بلدة قلب لوزة لتقول لأهالي السويداء أنتم اللاحقون ما لم تستسلموا وتتركوا معتقدكم الديني لأنكم مشركون، وهؤلاء حكمهم القتل عند «جبهة النصرة» كما قال الجولاني.

–تبعت رسالة الجولاني والمجزرة تعليقات جنبلاطية قالت انّ الذي جرى ليس إلا حادثاً فردياً.

–هكذا فعل سمير جعجع يوم ما عرف بغزوة الأشرفية لجماعة «القاعدة».

–أرسل جنبلاط إلى السويداء من يبلغ أنّ أمنهم و سلامهم بضمانته مشروطان بإعلان حياد المنطقة في الحرب التي تشنّها «النصرة» ضدّ الدولة السورية، وذلك بتحرك الفاعليات لطلب سحب الجيش السوري من السويداء.

–أرسل «الإسرائيليون» رسالة مشابهة مع عدد من فاعليات الجليل المحتلّ أنهم يشاركون ضمانة جنبلاط إذا خرج الجيش من السويداء.

–ردّ الأهالي كان بطرد موفدي جنبلاط والردّ على رسائل «الإسرائيليين» بالرفض والتأكيد على انّ السويداء جزء من سورية تقاتل عدواً مشتركاً وتعرف أنّ «النصرة» ستفعل بهم ما فعلته في إدلب انْ سيطرت.

–ما يهمّ «إسرائيل» و«النصرة» وجنبلاط واحد وهو سلخ السويداء عن سورية.

–حلم الدويلة يعشعش في رأس جنبلاط.

التعليق السياسي

حتى لا نضيّع البوصلة مرة أخرى... تحرير فلسطين واجب وطني ـ قومي واستئصال الإرهاب التكفيري مسؤولية أممية

■ عبدالله خالد*

ماذا يجري في سورية؟ هل يشكل ما حدث في إدلب وجسر الشغور وتدمر بداية لمرحلة جديدة ينتهي معها النظام ويرحل الرئيس بشار الأسد ويتمّ فيها تدمير سورية كدولة وموقع ووظيفة؟ وهل غيّرت إيران موقفها مما يجري في سورية وانخرطت في «لعبة الأمم» الهادفة إلى تقسيم سورية كثمن لتمرير الاتفاق النووي؟ وهل صحيح أنّ صفقة تمّت بين واشنطن وموسكو تخلت فيه الأخيرة عن مساندة سورية مقابل تخلي الغرب عن أوكرانيا لمصلحتها؟ أسئلة كثيرة تروّج لها أجهزة ومؤسسات في إطار أشرس حرب نفسية تخوضها الغرف السوداء التابعة للإدارة الأميركية والصهيونية العالمية واستخدمت لضمان نجاحها الصراع الطائفي والمذهبي والفكر الإرهابي التكفيري الوهابي بعد أن ضمنت التحالف العضوي بين الاحتلال الصهيوني والغزو الإرهابي التكفيري باعتبارهما وجهين لخطر واحد يهدّد المشروع العربي النهضوي المقاوم ببعده المدني الديمقراطي والمستند إلى المواطنة كبديل للصراع الطائفي– المذهبي العنصري، خصوصاً بعد أن أسفرت الرجعية العربية عن وجهها البشع وبدأت التنسيق العلني مع الكيان الصهيوني لمواجهة ما أسمته «الخطر الفارسي» بعد أن تبدّلت أولوياتها.

الأمر المؤسف أنّ شريحة كبيرة من المواطنين وقعت في فخ تلك الحرب النفسية واستسلمت للغريزة، خصوصاً أنها تحمل في أعماقها رواسب 1400 عام جعلت عقلها الباطن يستسلم لفكرة إمكانية تحوّلها إلى «مشروع حاضنة شعبية» لغزو إرهابي تكفيري يجتاح الحجر والبشر ويرفض الاعتراف بالآخر ويعمل على إلغائه. وهذا ما جعلها تميل إلى تصديق الحملة الإعلامية الدولية التي هدفت إلى تشويه سمعة سورية والمقاومة وإيران التي وصلت إلى مرحلة اتهام سورية بالتواطؤ مع الكيان الصهيوني وإيران بالتحالف معه وتفعيل فكرة أنّ الخطر الفارسي يتقدّم على الخطر الصهيوني، وأنّ المقاومة وجدت لخدمة العدو الصهيوني. وتتجاهل أنّ الرئيس بشار الأسد لو قبل إملاءات كولن باول التي تطلب منه أقلّ بكثير مما أتهم به بعد ذلك لكان توّج زعيماً عربياً له مطلق الصلاحية على امتداد الأرض العربية، وكان جنّب سورية حرباً كونية شاركت فيها أكثر من 100 دولة وزجّ فيها مسلحون من أكثر من 83 دولة بينهم نسبة كبيرة أطلق سراحهم من السجون واعتبروا ثواراً يريدون الحرية والديمقراطية في سورية. أما إيران التي كانت شرطي الغرب في المنطقة فقد أصبحت فجأة «شيعية» لمجرّد أنها أغلقت السفارة الصهيونية في طهران وحوّلتها إلى سفارة لدولة فلسطين ودعمت المقاومة التي تريد تحريرها حتى أنها أصبحت العدو الأوحد للعرب وليس الصهاينة فقط.

لقد واجهت المنطقة غزو المغول وغزو الفرنجة (الحروب الصليبية) والغزو الصهيوني وتواجه اليوم الغزو الإرهابي التكفيري. وكما سقط غزو المغول وغزو الفرنجة سيسقط الغزو الصهيوني والإرهابي التكفيري رغم اتحادهما. والمدخل إلى جعل هذا السقوط حتمياً هو عدم حرف البوصلة عن الخطر الجدّي الذي يهدّد العرب والمنطقة والمتجسّد بالاحتلال الصهيوني والإرهاب التكفيري وتوجيهه نحو أعداء وهميّين ذنبهم الوحيد أنهم آمنوا بتحرير الأرض والإنسان وتبنّوا خيار المقاومة ونذروا أنفسهم لمواجهة المخطط الأميركي – الصهيوني الهادف إلى تفتيت المنطقة ونهب ثرواتها وحماية الاحتلال الصهيوني ومساندة الغزو الإرهابي التكفيري. وهذا ما يعطي المعركة التي يخوضها محور المقاومة بعداً يتجاوز كونها معركة محلية لتصبح إقليمية ودولية بامتياز تدور بين مشروعين ونهجين سترسم من خلال نتائجها معالم نظام عالمي جديد يرفض هيمنة الأحادية القطبية وينحو باتجاه عالم متعدّد الأقطاب. وبمقدار ما تبقى خطواتنا في إطار الأوتوستراد العريض بحيث نبتعد عن الزواريب الضيقة بمقدار ما نقترب من تحقيق أهدافنا في الحرية والسيادة والعزة والكرامة ومواجهة الاحتلال والغزو الصهيوني– الإرهابي– التكفيري.

علينا أن لا نغرق في لعبة تحديد الأولويات وأيها أسبق التي يلجأ البعض إليها للتهرّب من اتخاذ موقف واضح ومحدّد، وأن نشدّد على تزامنها وتكاملها في إطار وحدة الهدف المتجسّد في مواجهة الاحتلال والتصدي للغزو بكلّ أشكاله وأبعاده بعد أن أصبح وجودنا مهدّداً ومصيرنا أسير لعبة المصالح المتناقضة. وهذا يحتاج إلى بلورة خطة طريق تشمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولا تهمل الأبعاد العقائدية والفكرية والثقافية وتسقط من حساباتها لعبة تدوير الزوايا والتلهّي بالقشور على حساب إهمال الجوهر.

لقد تكاتف كلّ أعداء الأمة في محور واحد يخوض أشرس معركة ضدّها وما زلنا نقدّم ما يشرذم صفوفنا ويمنع إمكانية توحيد جهودنا ونغرق في الماضي ونرفض التطلع إلى المستقبل. وهذا ما سعى الغرب إلى ترسيخه في أذهاننا عبر المخطط الأميركي– الصهيوني الذي عمد إلى «إعادة بناء فكرتنا عن أنفسنا وتاريخنا وصياغة الماضي بوصفه مستقبلاً وإعادة إنتاج ماضينا القديم بوصفه مستقبلنا». وهذا ما سهّل نجاح المخطط الغربي الهادف إلى تمزيق وتفكيك كيانات المنطقة وإعادة تشكيلها من جديد بشكل يخدم أهدافه. وكان من البديهي أن يتمّ رسم خطط جديدة تستبدل الغزو الخارجي بغزو من الداخل يجري تنفيذه بأدوات محلية واقليمية ودولية. وهذا ما أفرزته أحداث «الربيع العربي» الذي أجهض في أيامه الأولى وتحوّل إلى «خريف أسود» بعد أن سرقته التنظيمات الأصولية التي تخلت عن المطالبة بالحرية والديمقراطية ووضعت نفسها في خدمة الإدارة الأميركية وخططها الرامية إلى العودة للمنطقة برداء جديد. ومع فشل التنظيمات المحلية وفي مقدمتها جماعة الأخوان المسلمين في تحقيق ما وعدت بتنفيذه لجأت الإدارة الأميركية إلى إطلاق «داعش» في العراق و«النصرة» في سورية وتمّ امدادهما بالمسلحين الإسلاميين من كلّ أصقاع الأرض وطعّموا بنخبة من المسلحين المقنّعين الذين كونوا نخبة نظامية محترفة شكلت النواة الصلبة للعمليات التي جرت في العراق وفي الحرب الكونية ضدّ سورية. وتوزيع الأدوار بين إسلاميين بزيّهم الأفغاني، وأغلبهم من الشيشان والقوقاز والطاجيك والباكستان وغيرها من الجنسيات بلحاهم الكثة وصرخاتهم الهستيرية يمارسون الأعمال الوحشية من قتل وذبح واغتصاب «في تأكيد على أنّ التوحش هو استراتيجية تقوم على أسس فقهية واجتهادية تستمدّ نصوصها من تراث ديني متواصل» بدأ مع القرامطة واستمرّ مع الوهابية وصولاً إلى «القاعدة» وتفرّعاتها من «داعش» و«نصرة» وغيرها من المنظمات التي انتشرت كالفطر، فيما يقوم المسلحون الغربيون المقنّعون بالأعمال اللوجستية والتخطيط والتدريب والأدوار الأمنية الإحترافية. وهكذا «يظهر الإسلام كحصان طروادة مهمته غزو المنطقة من الداخل عبر الخداع الديني وتزييف قيم الدين الحنيف بالميتولوجيا لخلق بيئة روحية – ثقافية تتلازم مع عودة المجتمع إلى الماضي وخلق ظروف وأجواء انقسام وانشطار مجتمعي يعيد إنتاج فكرة الخلافة والعيش في أجواء مناخ جديد تهيمن عليه أشباح الماضي»، انطلاقاً من النظرية التي تقول بأنّ أفضل وسيلة لهيمنة الاستعمار المطلقة هي حبس شعوب ومجتمعات بأكملها في قفص ماضيها الذي تمجّده واستغلال الجانب المشلول من التاريخ الديني الذي يستحيل توظيفه لأنه مادة صراع واختلاف لا مادة توافق... إنها لحظة نموذجية للغرب الاستعماري في تاريخ المنطقة العربية يمكن فيها إعادة شعوب ومجتمعات بأكملها إلى الماضي لتطرح مسألة دولة الخلافة، ولتبرز معها مسألة الصراع حول من يتربّع على عرشها؟ ومن الأحق والأقوى من منظور الشرعية التاريخية والدينية ومن منظومة التلاعب بالشعوب والثقافات والأديان التي بلورها مؤتمر غربي عقد في امستردام عام 1954، ورافقها مشروع صهيوني تضمّن حلماً بأن تلعب تل أبيب دوراً مطابقاً للدور الذي لعبته الخلافة الإسلامية بحيث يجري تحويل العالم العربي– الإسلامي بأسره إلى ولايات إسلامية لا مركزية تدار بشكل غير مباشر من مركز ديني جديد هو الدولة اليهودية التي يكثر الحديث عنها هذه الأيام في محاولة لحلّ التناقض بين الوجود الجغرافي للكيان الصهيوني في قلب العالم العربي وعجزه عن إدارته، وفي استعادة لما حصل في الأندلس حين تحوّلت إلى ولايات صغيرة تتنازع مع بعضها البعض...

هذا ما كشفه محمد حسنين هيكل حين قال في أحد مقالاته في توصيف «ثورات الربيع العربي» أنّ البلدان العربية تتجه بالفعل إلى ما يشبه (دويلات الأندلس) وأنّ على كلّ ولاية ووفقاً للظروف المحيطة بها أن ترتب أوضاعها الأمنية مع الكيان الصهيوني كما فعلت دويلات الأندلس القديمة حين قامت كلّ دويلة بترتيب أوضاعها الأمنية مع اسبانيا (أي تقديم فروض الطاعة والولاء لمن يسمّونهم صليبيين) وهذا ما بدأنا نشهد بعض مقدّماته اليوم من حيث تطبيع العلاقة مع الكيان الصهيوني وإشهار التبعية للمخطط الأميركي– الصهيوني في المنطقة. وهذا هو الخطر الذي يهدّد الوجود العربي الذي يفترض به أن يجعل تحرير فلسطين واستئصال الإرهاب التكفيري معركة متكاملة الأبعاد.

*عضو الأمانة العامة للحركة الوطنية للتغيير الديمقراطي

زمن التكامل الإرهابي في سورية... أما آن زمن الفكاك؟

■ حسن شقير*

لا شك أنّ التطورات الميدانية الأخيرة في سورية تستدعي التوقف عندها ملياً، وذلك نظراً لما تتسم به تلك التطورات من سرعة لافتة في مختلف الجغرافيا السورية، وذلك بغض النظر عن حسابات الربح والخسارة لكلّ من محوري الممانعة والإرهاب على حدّ سواء.

سمة السرعة امتدّت من الشمال السوري، وتحديداً في محافظة إدلب، وصولاً إلى ريف حمص، وتحديداً في تدمر، وصولاً إلى تطورات المعركة في القلمون على الحدود اللبنانية، وليس آخرها بالأمس في أطراف محافظة السويداء، وتحديداً في بلدة المليحة الغربية.

ومن خلال إرهاصات تلك المعارك وتداعياتها الاستراتيجية، ليس فقط على الجغرافيا السورية، وتغيّر خريطة السيطرة فيها، إنما تعدّاها إلى أبعادها الكلية في ضوء صراع المحورين المذكورين أعلاه، وعلى خريطة النفوذ العالمية من خلفهما...

ما الذي يجري اليوم في سورية؟ وكيف يمكن أن تواجه سورية ومحور الممانعة من خلفها هذه الهجمة الشرسة لتنظيمي «جيش الفتح» و «داعش» الإرهابيين لمحاولاتهما ابتلاع وقضم أكبر قدر من الجغرافيا الممكنة، ذلك لأنّ رعاتهم الأساسيين من أميركا وتحالفها في المنطقة، قد جعلوا من هؤلاء حصان طروادة لكلّ أولئك الذين يُعمل اليوم على تدريبهم ممن يصفونهم بـ«المعتدلين»، والذين يريدون لهم خلافة ذاك الحصان الإرهابي في الجغرافيا السورية.

إذاً المسألة واضحةٌ كعين الشمس، يتمدّد «داعش» من الأنبار العراقية إلى تدمر السورية... تحالف أميركا لا يمانع، لا بل أنه لا يريد حتى رصدها! وبالتالي هو عمل على تحفيزها، طالما أنّ وجهتها ليست خطوطاً حمراء لذاك التحالف...! يحاول «داعش» التحرّك في الجبهة الجنوبية، وذلك عبر وكلاء له (لواء شهداء اليرموك وغيره)، ينتفض الكيان الصهيوني نصرةً لما يُسمّى بـ«النصرة» و«جيش الفتح» هناك، وذلك من خلال التفاهم الصهيوإرهابي المعقود هناك في تأمين الاستقرار على الكتف المحرّر للجولان المحتلّ!

إذاً، ليس من الصعب قراءة المشهد الميداني في سورية، إنه تقاسم أدوار ما بين وكيلين إرهابيين لمشغل واحد، فمن جهة، ما يُسمّى بـ«جيش الفَتح» متكفل بقضم الجغرافيا التي تعرقل خطط الدولة السورية في استعادة الأرض، والحؤول دون تبنيها أية استراتيجية جديدة، والتي قد تجعلها ممسكة بأوراق ضغط حقيقية على داعمي الإرهاب المتمثلّ بجيش الفتح»... وتحديداً تركيا والكيان الصهيوني... ومن جهة ثانية فإنّ الوكيل الثاني – أيّ «داعش» – فإنّ عليه تيسير مهمة الوكيل الأول – بطريقة غير مباشرة، وذلك بطرق وأساليب متعدّدة، ولأهداف محدّدة... فكيف يتمّ ذلك؟

قد يدّعي البعض أنّ هذين الوكيلين اللدودين يتنافسان اليوم على الجغرافيا السورية... وأنهما يقفان على طرفي نقيض في مشاريعهما... وهذا صحيح، إلاّ أنه، ومن الصحيح أيضاً أنّ من يضع خريطة سورية أمامه في غرف العمليات التي تديرهما – إنْ مباشرة أو بالعارض – فإنه بالأمر أو حتى بالفرض، يجعل من كليهما مكملاً للآخر، دون أن يدري أي منهما!

بالنسبة إلى «جيش الفتح»، لو بدأنا من الشمال السوري، وتحديداً من ريف حلب الشمالي، أو من محافظة إدلب، نجد أنّ المطلوب في تلك البقعة الجغرافية «استبدال الدولة الوطنية السورية» وأنّ ذلك سيكون بعد أن يتجهّز الإقليم الجغرافي والسلطة السياسية والعسكرية معاً، وكذا عنصر الشعب، وبالتالي فإنّ هذه العناصر الثلاثة، والتي لازالت لغاية اليوم تصطدم ببعض من عراقيل الجغرافيا في حلب، وبعضٌ عراقيل السلطة (رفض النصرة لغاية اليوم فك ارتباطها عن القاعدة) وعدم جاهزية أولئك «المعتدلين المتدرّبين» لمسك الجغرافيا هناك، يجعل من هذا المشروع متعثراً من ناحية أو أخرى... إلاّ من ناحية القضم الجغرافي والذي يُراد استكماله نحو ما تبقى من حلب بيد الدولة السورية، والذي عرقله تمدّد «داعش» غير المرغوب في ريفها الشمالي... مما جعل طائرات التحالف تذكّره مجدّداً أنّ وجهته لا ينبغي أن تكون هنا هذه المرّة أيضاً!

أما لو انتقلنا إلى الجنوب السوري، والذي شهد في الأشهر الأخيرة محاولة من قبل الجيش السوري والمقاومة في تشكيل رأس سهم يخترق مثلث أرياف المحافظات الثلاث هناك، وذلك كان كمقدّمة لتهشيم ذاك الحزام الإرهابي المُستنزف، والذي تشكل على تخوم الجولان المحتلّ، وذلك بمساعدة ورعاية الكيان الصهيوني، ليشكل درعاً واقياً له من جهة، ومستنزفاً من جهة أخرى... لا بل انه – أي الكيان الصهيوني – يحاول القيام بمجموعة من الخطوات التي من شأن اكتمالها – وبكلّ أسف – أن تئد أية استراتيجية بديلة لذاك السهم المتوقف في ذاك المثلث... فكيف ذلك؟

لقد قرأ الكيان الصهيوني، الرسالة المقاومة، والمعمّدة بدماء شهداء الجولان مؤخراً، والذين كانوا يحاولون زرع عبوة ناسفة هناك، قبل استشهادهم... وكان ذلك كدلالة قوية على أنّ ما كان قد خشي منه على الدوام في تشكيل فرع الثلاثية الذهبية في سورية (المقاومة)، هو في طور التشكل، وأنّ هذا يُدلل على أنّ الخطوة الثانية للجيش السوري ومعه المقاومة، كانت – وبلا شك – ستتوجه نحو استبدال استراتيجية السهم لاقتلاع ذاك الحزام وتهشيمه إلى استراتيجية بديلة، والتي قد تكون ناجعة في زمن فكاك قواعد الاشتباك مع العدو، فما كان من هذا الأخير إلا أن بعث برسالة إلى دروز سورية، ظاهرها طمأنة، وباطنها تهديد جلي، وذلك من خلال السماح لإرهابيّي «النصرة» برفع العصا الغليظة على أبواب محافظة السويداء من جهة درعا، والتهديد اليومي باقتحامها... ومن ناحية ثانية أرسل لهم – أي لسكان تلك المحافظة – رسالتي طمأنة، والتهديد يسري في جنباتهما، الأولى كانت من خلال حديث الجولاني، أمير «النصرة» لقناة «الجزيرة»، والثانية من قبل قائد سلاح الجو الصهيوني، عندما قال «الطيارون الإسرائيليون يعرفون ماذا يفعلون عندما تُهدّد السويداء»! وهاتان الرسالتان تتقاطعان بأنّ الحماية لهذه الشريحة من الشعب السوري، يجب أن تكون فقط من خلال الكيان الصهيوني – وثمنها معروف مسبقاً – وهو منع تشكيل مدد أو بيئة حاضنة لأية استراتيجية جديدة قد تمتدّ على شكل قوس من دمشق باتجاه السويداء، وذلك تمهيداً للإطباق على إرهابيّي محافظة درعا... وقد ضيّق الكيان الصهيوني خيارهم – للأسف بالأمس أكثر فأكثر بالإيعاز للإرهابيين بالاستيلاء على بلدة المليحة الغربية، ومقرّ اللواء ٥٢ هناك... إنها رسالة الصهاينة عبر الإرهابيين بما يمكن تسميته «التركيع بعدم التخيير» إنْ لسكان هذه المحافظة، أو حتى في ريف القنيطرة أيضاً!

إنها استراتيجية الصهاينة في وأد الأقواس المُطبقة قبيل احتمال تشكلها!

أما بالنسبة إلى «داعش»، لعلّ التمدّد الأبرز لهذا التنظيم على الجغرافيا السورية، والذي حاز الرضا الأميركي وتحالف العدوان معه، كان باتجاه مدينة تدمر السورية في ريف حمص، والذي ذكرنا في مقالتنا السابقة أنّ وجهته قد تكون باتجاه القلمون الشمالي وذلك لملاقاة المقاومة هناك ورفد رأس الحنش في تلك المنطقة، تمهيداً للاستنزاف الكبير من جهة، ولمحاولة الاختراق نحو لبنان من جهة ثانية...

ولكن السؤال هل يخدم هذا التمدّد الداعشي، المشغلين الكبار لمن سبقه بمن يُسمّى بـ«جيش الفتح» على الجغرافيا السورية؟ الإجابة نعم، طالما أنّ هذا الجناح الإرهابي الثاني لا يتخطى حدوده في الجغرافيا أو في الوجهة... فكيف ذلك؟

لعله لمن المفيد التذكير به، من أنّ محافظة حمص (كبرى محافظات سورية) تتتحادد مع ثلاث دول من العراق والأردن وصولاً إلى لبنان، وبالتالي فإنّ التمدّد الداعشي في تلك المحافظة انطلاقاً من الأنبار العراقية – إنْ اكتمل لا سمح الله – نحو الحدود اللبنانية الشمالية فإنه سيعزل محافظة دمشق عن حمص، وذلك بهدف فصل القلب السوري (دمشق) عن الوسط الحيوي (حمص)، وبالتالي فإنّ هذا سيشكل تهديداً لكليهما معاً، إنّ للقلب من ناحية الجنوب، والذي سيفقد مدده من الوسط وذلك بسبب إشغال المقاومة عند رأس الحنش الداعشي المبتغى... أو حتى للوسط والذي عندها قد يتشكل عليه نوعاً من الطوق في حينه... مما سيجعل التواصل ما بين القلب والساحل في خطر جدي ساعتئذ، وهنا ستكون المنفعة أيضاً، لمن يقف اليوم على تخوم الساحل السوري – أيّ لـ«الفتح» – في ريف إدلب...

خلاصة القول على محور الممانعة والمقاومة متكافلاً ومتضامناً، أن يضع نصب عينيه أولاً أنّ سياسة اللعب على تناقضات الخصوم، وتركهم يتناتشون في ما بينهم، لا تجدي نفعاً، لأنّ الوقائع الميدانية تُبيّن أنّ المايسترو هو واحدٌ لكليهما، وثانياً، أنّ بقاء مسار التطورات الميدانية بهذا الشكل – وذلك حفاظاً على توازنات دولية دقيقة – يلعب لصالح أولئك المغرضين من المروّجين للبراغماتية وليس للمبدئية عند بعض أطراف محور الممانعة... مما ينعكس سلباً في الميدان والإستراتيجيا على حدّ سواء... وثالثاً، لا بدّ من وضع استراتيجيات لمحاربة الإرهاب تحاكي زمن فكاك قواعد الإشتباك مع الكيان الصهيوني، وتستغلّ مصلحة أميركا في توقيع الاتفاق النووي، وسقوط أحد أعمدة مثلث الهلع الاستراتيجي من أهل العدوان على سورية (تركيا – العدالة والتنمية)، وكذا زمن اهتزاز ركن من أركان المصالح الأميركية في المنطقة، وذلك عقب عدوانه على اليمن...

بكلمات معدودة، لقد حلّ زمان السير في استراتيجيات العبور على حافة التوازنات الدولية لدى محور الممانعة برمّته...

* باحث وكاتب سياسي

جنود من الجيش السوري على تلة البلوكسات بعد تحريرها من الإرهابيين (أحمد موسى)

عربٌ في هذا الزمان

■ ثائر الحكيم

كم سيكون حُكم التاريخ قاسياً على عرب هذا الزمان حين يُكتب تاريخ هذه الحقبة العجفاء غداً، حين يقال إنهم لم يعجزوا فقط عن إحراز أسباب النهضة والتقدم، أسوة بغيرهم من الأمم، ولا عن بناء وحدتهم القومية وافتكاك فلسطين من الأسر الصهيوني الذي امتدّ لعقود، وإنما هم عجزوا أيضاً، وأساساً، عن حماية الشعب اليمني الشقيق الذي يُذبح بطائرات «مملكة الرمال» على مرأى ومسمع من العالم أجمع، كما كان شعب غزّة يُذبّح بطائرات العدو الصهيوني.

إنهم لا يشبهون أجدادهم – الأقربين قبل الأبعدين– الذين صنعت نخبهم فصولاً من النهضة الفكرية والأدبية، في القرن التاسع عشر، وفصولاً من الكفاح الوطني والقومي ضدّ الاستعمار الأجنبي الغربي – وقبله ضدّ الاحتلال العثماني – كأنهم لم يُولدوا من أصلاب السابقين، كأنهم لا يحملون ذاكرة تاريخية مكتنزة بالقيم الحضارية، كأنهم استمرأوا الكسل والاتكالية والسلبية، وارتضوا الخنوع والاستسلام وتجرّدوا من الهمم والنخوة.

فشل عرب هذا الزمان أن يحفظوا ميراث أجدادهم من التبديد والتبدّد، وما أبعدهم عن تاريخهم. نجد المنصف منهم، فضلاً عن المكابر، يرضى أن يخفي رأسه في الرمل ظناً أنه يخفي الحقيقة، والحرّي به أن يدعو أهله – عرب هذا الزمان – إلى محاسبة النفس على ما أتت من أخطاء، وما سلكت من مسالك مسدودة، قبل أن يحاسبها التاريخ: ذو الحساب العسير.

فليسأل كلّ عاقل، من المسؤول عن أحوالنا التي نعانيها اليوم: من ذلة أمام الاحتلال الصهيوني والهيمنة الرجعية، ومن تبعية صارخة تشدّ اقتصاداتنا إلى بلدان الميتروبول الرأسمالي، ومن تفاوت طبقي صارخ بين أهل الغنى الفاحش – وهم قلة – وبين أهل الفقر والحرمان المدقع – وهم الكثرة – ومن انهيار مخيف للأمن القومي المستباح، ومن حروب أهلية طائفية ومذهبية، ومن عنف اجتماعي وسياسي يمزق النسيج الوطني والروابط المجتمعية، ومن نزعات تكفير تدق الأسافين بين شركاء الوطن والدين...

أليس هؤلاء المترفون من أمراء دول النفط وأذيالهم في العالم مسؤولين عما وصلنا إليه مما يطول ذكره وعرضه؟ أيّ مما جعل البلاد العربية تتذيّل في قوائم الأمم المتحدة في مجالات التنمية والبحث العلمي والحريات وتوزيع الثروة...؟

ولأننا نوزّع المسؤوليات لا بدّ وأن نُنصف الحقيقة بأنّ الشعوب العربية مسؤولة – بالتالي – عن تصحيح هذه الوضعية الشاذة، وإيقاف نزيفها قبل السقوط النهائي المدوّي، كلّ من موقعه وبحسب إمكاناته وما لديه من تكليف سياسي أو اجتماعي. وليس يمكن ذلك إلا بإعادة النظر في مجمل المرحلة السابقة، ومواطن الخطأ والخلل فيها، سواء في سياسات الدول في التنمية وتوزيع الثروة، وتوفير الأمن والغذاء، ومواجهة الخطر الصهيوني، ومقاومة مفاعيل التجزئة، وتحقيق الحريات، ومحاربة الفساد، ومساءلة مرتكبيه، ومواجهة العنف الداخلي والانقسامات الأهلية... أو في سياسات الأحزاب واستراتيجيات المشاركة في السلطة، وركوبها العصبيات، أو التكفير، أو الرأي المطلق، أو المنزع الاحتكاري الشمولي، أو توسل الشعبوية السهلة... أو في سياسات المعارضات واستسهال بعضها محالفة الأجنبي لإسقاط أنظمتها.